تقييم أثر مناخ ممارسة الأعمال على المناولة في مجال تصنيع السيارات في الجزائر

Assessing the impact of the business climate on handling in the automotive industry in Algeria

د. بوعقل مصطفى

المركز الجامعي غيلزان، Dr.Bouakel@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/02/23 تاريخ القبول: 2020/04/18 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر مناخ ممارسة الأعمال على المناولة في مجال تصنيع السيارات في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن توجهات الاستراتيجية الصناعية باتت تعرف تضاربا ملحوظا نتيجة الارتجالية في اتخاذ القرارات وزيادة تأثير الاضرابات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على أن التوجه الخاص بالمناولة في مجال تصنيع السيارات أصبح يسلك مسلكا سلبيا وبدرجة قوية نتيجة للتدهور المستمر لمناخ ممارسة الأعمال كما أنه أصبح يطرح رهانات محدودة في ظل الأوضاع التي تعيش على وقعها الجزائر مؤخرا.

كلمات مفتاحية: ممارسة الأعمال، المناولة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تصنيع السيارات، الجزائر.

تصنيفات JEL : M1,L6,O

Abstract:

This study aims to assess the impact of the business climate on handling in the automobile industry in Algeria.

The study found that the industrial strategy trends are becoming markedly conflicting as a result of improvisation in decision-making and increasing the impact of political, economic and social strikes. In addition, the handling in the field of car manufacturing has become very negative and influenced significantly by the continuing deterioration of the business climate and it is also making limited bets in light of the conditions that Algeria is currently experiencing.

Keywords: Doing Business, Handling, SMEs, Automobile Manufacturing, Algeria. **Jel Classification Codes:** M1,L6,O

المؤلف المرسل: د. بوعقل مصطفى، **الإيميل**: Dr.Bouakel@gmail.com

مقدمة:

أشار تقرير البنك العالمي مناخ ممارسة الأعمال لسنة 2019 أن الجزائر احتلت المرتبة 157 ضمن 190 دولة يشملها التقرير، وعلى الرغم من أنها تقدمت تسع مراتب مقارنة بما كانت عليه سنة 2018، إلا أنها لا تعبر بأي حال من الأحوال عن جدية ونجاعة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر خلال العقدين الأخيرين، لا سيما إذا ما تم النظر إلى ما حققته الدول المجاورة أين احتلت المغرب المرتبة 69، وتونس المرتبة 88 عالميا. وأضاف التقرير أن التحسن في ترتيب الجزائر جاء كنتيجة للعمل المحسوس في إطار ترقية التجارة عبر الحدود وتسهيل الربط بالكهرباء، وعلى اعتبار أنها دولة طاقوية بامتياز، فإن هذا التحسن لا يعد مؤشرا دالا خصوصا وأنها حصدت نقاطا جد متدنية على مختلف المؤشرات العشر التي يتضمنها تقرير مناخ ممارسة الأعمال إضافة إلى الدول التي تخطتها الجزائر في الترتيب تعاني معظمها من توترات سياسية واضرابات اقتصادية.

من جهة أخرى، فقد تم استثمار ما يزيد عن 60 مليار أورو على امتداد 15 سنة الأخيرة في الجزائر، وقدرت حصة قطاع الصناعة منها بحوالي 2/3 من الغلاف المالي الإجمالي، ويبرز جليا من خلال هذا التوجه الرغبة الملحة للجزائر في توطين الصناعات الاستراتيجية والتي يأتي على رأسها صناعة السيارات، ويعود لاعتبارات تتعلق بالمقومات الطبيعية، البشرية والمالية الهائلة التي تتوفر عليها، وكذا حجم النسيج المؤسساتي الوطني لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تجاوزت سقف 1,093 مليون مؤسسة(Ministère de l'Industrie et des Mines, 2018) فضلا على أنها تتمتع أيضا بقدرات قوية في مجال المناولة.

إشكالية الدراسة:

تميز مجال تصنيع السيارات بتعدد فروعه مما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر الخيارات جاهزية للتكامل والاندماج داخل هذا القطاع، كما يعرف أيضا حركية متسارعة من حيث الديناميكية والابتكار وهو ما يدفع هذا النمط من المؤسسات لتقوية تنافسيتها بهدف تعزيز فرصها للتعاقد من الباطن والولوج ضمن سلاسل القيمة بشكل متزن يضمن لها النمو والاستدامة إلى أبعد الحدود. والجدير بالإشارة هو أن قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن أن تبلغ أقصى أداء لها دون توفر مقومات بيئية تسمح لها بالتفاعل الأمثل مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لا سيما ما تعلق بترتيبات بدء النشاط، الحصول على التمويل، الضغط الضريبي وغيرها من العوامل التي تكبح بشدة تفعيل مداخل المناولة في مجال

تصنيع السيارات في الجزائر، علاوة على تضارب توجهات الاستراتيجية الصناعية نتيجة الارتجالية في اتخاذ القرارات وزيادة تأثير الاضرابات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في الفترة الراهنة. وفي خضم هاته المعطيات تنبثق معالم الإشكالية المصاغة في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن لمناخ الأعمال التأثير على مناولة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال تصنيع السيارات في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- تحليل مناخ ممارسة الأعمال في الجزائر؛
- تشخيص جاهزية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمناولة في مجال تصنيع السيارات؛
- قراءة في التوقعات المستقبلية لتصنيع السيارات في الجزائر.

أهمية الدراسة:

إن محاولة الجزائر لتوطين صناعة السيارات تعد أحد أهم المحاور المتضمنة في الاستراتيجية الصناعية منذ تجسيد برنامج الانعاش الاقتصادي الثاني، باعتبارها عاملا أرهق الميزان التجاري في شق الواردات، ومن جهة أخرى فهي تعد بديلا قويا لتعزيز النمو الصناعي في الجزائر، ومجالا أكثر خصوبة لاستقطاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتكامل فيما بينها في المناولة. غير أن هذا التوجه يتأثر بدرجة قوية لتقلبات مناخ ممارسة الأعمال ويطرح رهانات محدودة في ظل الأوضاع التي تعيش على وقعها الجزائر مؤخرا.

منهج الدراسة:

إن طبيعة الموضوع وخصوصياته استدعت اللجوء إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل ومناقشة مؤشرات مناخ ممارسة الأعمال في الجزائر، وكذا استجلاء أبعاد توطين صناعة السيارات وتقييم الفرص المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمناولة في هذا المجال.

محاور الدراسة:

للإلمام بالموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين هما:

- واقع توطين صناعة السيارات في الجزائر؛
- تأثير مناخ الأعمال على قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمناولة في الجزائر.

المحور الأول: واقع توطين صناعة السيارات في الجزائر

بذلت الجزائر مجهودات معتبرة في إطار تعزيز الإطار التشريعي لتصنيع السيارات، فخلال سنة 2009 تم طرح مشروع قانون على مستوى الدائرة الوزارية يفرض على الوكلاء المعتمدين للسيارات إنشاء مصانع لإنتاج بعض مكونات وقطع غيار السيارات التي يستوردونها في الجزائر، كما تضمن المرسوم الرئاسي رقم 09-222 المؤرخ في 29 جوان 2009 إحداث مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي، علاوة على أن المادة 52 من قانون المالية لسنة 2014 قد نصت على حذف الاعتماد من المتعامل الذي لا ينجز مشروعه في المدة المتفق عليها في دفتر الشروط والتي حددها التشريع بثلاث سنوات ابتداء من تاريخ الإعلان عن قانون المالية لسنة 2014، وكان آخرها المرسوم 17-344 المؤرخ في 2017/11/28 والمحدد لشروط وكيفيات ممارسة نشاط إنتاج المركبات وتركيبها .

1. الاستثمارات الأجنبية المفعلة في إطار شراكة تصنيع السيارات:

لقد شرعت الجزائر خلال الخمس السنوات الأخيرة إلى تفعيل جملة من الاستثمارات التي تندرج في إطار توطين صناعة السيارات، والجدول التالي يوضح أهم وحدات التصنيع المؤسسة وهويات الشركاء والطاقات الإنتاجية وكذا حجم العمالة المستوعبة:

الجدول (1): الاستثمارات الأجنبية المفعلة في إطار شراكة تصنيع السيارات

وحدة التصنيع	المنطقة	التأسيس	الشراكة	الانتاج الابتدائي	الانتاج الأقصى	العمالة	الطراز	%الإدماج
صوفاك	غليزان	2015	SOVACمجمع وشركة Volkswagen	12 ألف	100 ألف	450- 500	Golf 7, Seat Ibiza, Skoda Octavia, Caddy	45-50
هيونداي	تيارت	2016	مجمع طحكوت و شركة TMC هيونداي	30 ألف	100 ألف	1500	Accent i10-i20-i30-i40…	11
بيجو سيتروان	وهران	2019	كوندور، بروديفال، بي.أم.أو ومصنع بيجو سيتروين	25 ألف	75 ألف	1000- 4000	208P-301P - C IlIizi	40
رونو	تليلات	2017	مجمع رونو	20 ألف	150 ألف	350	Symbol, Clio.4..	42

سوزوكي	سعيدة	2019	مجمع طحكوت وشركة TMC سوزوكي	15 ألف	100 ألف	400	ALTO, SWIFT	60-15
كيا – الشاحنات	باتنة	2019	TMCطحكوت Hyundai Motors	30 مركبة يوميا	20 ألف	-450 2000	2700K	40
فورد	غليزان	2019	GICM وAMC Ford	25 ألف	150 ألف	---	Fiesta Ka, Kuga Transit Everest,	40
إيمين للشاحنات	عين تموشنت	2018	Emin Auto وJAC	10 ألف	20 ألف	-270 450	Tivoli, XLV, Korando	40-15
أل فاو	مغنية	2018	AlFaw Motors وFAW	4 آلاف	10 آلاف	-200 1000	Mini-Van 80 وTruck 80	40-15
مرسيدس للمركبات	تيارت	2014	شركة رويبة وشركة مرسيدس	8.500	16.500	3500	Mercedes Benz, Sprinter	---

المصدر: بوعقل مصطفى، مرجع سابق، ص 172.

2. جاهزية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمناولة:

واعترف مختصون في المجال الصناعي بأن المناولة بالجزائر لا زالت متأخرة وتعاني من عجز كبير بسبب غياب قاعدة صناعية قوية تمكنها من اكتساب خبرة في الميدان عن طريق الممارسة المستمرة. وقد أحصت الجزائر خلال سنة 2017 حوالي 900 ألف مؤسسة ناشطة في مجال المناولة، 80% منها في مجال البناء والأشغال العمومية و1% منها فقط في مجال المناولة الصناعية، وأقل من هذه النسبة في المناولة الميكانيكية حيث لا يتجاوز عدد المناولين في مجال الميكانيك 50 مناولا كلهم لا يحوزون على شهادات المطابقة والموافقة المعترف بها عالميا(زولا، 2017).

وتسعى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع المؤسسة الألمانية "GTZ" لوضع شبكة تضم عدة أطراف فاعلة في المجال الصناعي. وبخصوص الصناعة الميكانيكية، باشرت الوزارة نفس المسعى بالنسبة لميكانيك السيارات بمنطقة الرويبة (الجزائر) وعين سمارة (قسنطينة) لربط كل هذه الهياكل القاعدية بشبكة. في هذا الصدد، كشف المدير العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه من بين 300 مؤسسة صغيرة ومتوسطة يوجد 30 مختصا في المناولة يتوفرون على مؤهلات في هذا المجال والتي

تتطلب بالتالي استثمارات إضافية صغيرة في مجال التأهيل. كما تم وضع شبكة خاصة بفرع الكهرباء والالكترونيك في سنة 2013 بمنطقة برج بوعريريج، الولاية التي تزخر بنسيج هام من المؤسسات المختصة في الإلكترونيك. (زولا ، 2012)

المحور الثاني: تأثير مناخ الأعمال على قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمناولة في الجزائر

1.تأثير مؤشرات مناخ ممارسة الأعمال على المناولة في الجزائر:

1.1.مؤشر بدء النشاط:

احتلت الجزائر المركز 150 من مجموع 190 دولة شملها تقرير مناخ ممارسة الأعمال الصادر عن البنك العالمي لسنة 2019، في مؤشر بدء النشاط، ويعود ذلك لاعتبارات تتعلق بارتفاع عدد الإجراءات الخاصة بالمعالجة الإدارية لملفات حاملي المشاريع وتهيئة الترتيبات لتسجيل المؤسسة والتي استقرت عند 12 إجراء، في حين أن المدة المستغرقة لانتهاء الهيئات المختصة من المعالجة فتدوم حوالي 17,5 يوما، إضافة إلى ارتفاع تكلفة تسجيل الأعمال التجارية بالنسبة من الدخل الوطني الإجمالي للفرد والتي قدرت بـ 11,8%، وتعتبر هذه المؤشرات أحد مواطن ضعف إنشاء المؤسسات خصوصا وأن هذه المعطيات لم تتجاوز 4 و6 إجراءات في كل من المغرب وتونس وبخصوص المدة فقد اقتصرت في كل منهما على 9 و8 أيام على الترتيب.

للإشارة فإن المؤشرات الخاصة بالجزائر لم تشهد تحسنا كبيرا مقارنة بالسنوات الماضية وهو ما يُفسَّر ببطء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وتخلف الجزائر عن مواكبة المعدل الدولي لكثافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي قدر سنة 2018 بـ 43 مؤسسة لكل ألف نسمة، ويقارب هذا الرقم في بعض الدول المتقدمة حوالي 70 مؤسسة لكل ألف نسمة غير أنه لم يتعد 26 مؤسسة لكل ألف نسمة في الجزائر. (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2018)

إن ارتفاع عدد الإجراءات وطول المدة اللازمة لاستكمال ترتيبات بدء نشاط المؤسسة يساهم شكل سلبي في تضييع الفرص على حاملي المشاريع للمناولة، لا سيما وأن مجال تصنيع السيارات لا يزال حديث العهد وخصب بدرجة عالية، كما أن ديناميكية نشاط الابتكار يستدعي طرح مناقصات لاستغلال المزايا التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شتى المجالات. من جهة أخرى فإن مجال تصنيع السيارات يتميز أيضا بتعدد فروع النشاط وهو ما يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرص المناولة في مختلف التخصصات (الحديد والصلب، الميكانيك، الزجاج، الجلود، الكهرباء...).

2.1.مؤشر استخراج تراخيص البناء:

احتلت الجزائر المرتبة 129 وبمجموع نقاط قدر بـ 63,28 من أصل 100، وتأتي هذه المعطيات كنتيجة لارتفاع عدد الإجراءات المتعلقة بالحصول على تراخيص البناء والتي بلغت 19 إجراء وتستغرق معالجتها 136 يوما بتكلفة تقدر بـ 7% من قيمة العقار، في حين سجل مؤشر مراقبة جودة البناء 12 نقطة من أصل 15. للإشارة فقد حدد المشرع الجزائري بمقتضى المرسوم التنفيذي 176/91 المؤرخ في 28 ماي 1991، عدة وثائق لتكوين ملف رخصة البناء تشمل عقد الملكية أو عقد الحيازة، مخطط الموقع، مخطط التوزيع، مرجع رخصة التجزئة، تقييم تفصيلي للأشغال، شرح مختصر لأجهزة التموين بالكهرباء والغاز، شرح مختصر لأدوات الانتاج، التحويل والتخزين وغيرها. (عزري)

تتم دراسة الطلب من قبل المصالح المحلية المؤهلة المكلفة بالتعمير بالتشاور من مصالح القطاعات المعنية الأخرى، تقوم مديرية التعمير والبناء للولاية بالتحقق من مطابقة المشروع مع التعليمات العمرانية المطبقة بالموقع المتضمنة في مخطط التعمير، المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية ومخطط شغل الأراضي، ويتم تسليم ترخيص البناء في أجل 3 إلى 4 أشهر.

إن تعقد مسألة الحصول على تراخيص البناء لها امتدادات عكسية على انطلاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحددات اختيار موقع جغرافي يدعم قدرتها التنافسية على أبعد الحدود، كما أن عامل العقار يعتد بمعايير مهمة كالقرب من المناطق الحيوية، شبكة النقل ونقاط التموين والبيع بالجملة. (E.A. و I.J.T.، 1999) إن قرار الموقع الذي تتخذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو بشكل رئيسي قرار قصير الأجل وليس جزءًا من سياسة استراتيجية بعكس الشركات الكبيرة.

3.1.مؤشر الحصول على الكهرباء:

لقد بذلت الجزائر مجهودات معتبرة في إطار تعزيز الخدمات العمومية وتثمين مبدأ تكافؤ الفرص بين الفاعلين الاقتصاديين بما فيهم حاملي المشاريع، بحيث عمدت الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز إلى إطلاق خدمة طلب التوصيل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الانترنت، بهدف تخفيف أعباء النشاط، كما عملت على توزيع وتوحيد الملف وتخصيص طاقم إداري للتكفل بطلبات التوصيل. وفي إطار عصرنة مصالحها أطلقت الشركة عبر موقعها الالكتروني الذي عرف تصميما جديدا، خدمة تسديد جديدة لفواتير الغاز والكهرباء مجانية وعصرية ومؤمنة من خلال البطاقات البنكية.

وبخصوص آجال الانجاز، فقد كانت التوصيلات البسيطة تتم في ستة (6) أيام للكهرباء وسبعة (7) أيام للغاز في سنة 2016، بينما كانت تمديدات الشبكات 73 يوم للكهرباء و68 يوم للغاز، للإشارة فقد تم خلال الفترة 2010 و2016 تم تقليص هذه الآجال بشكل كبير بالنسبة للتوصيلات البسيطة بالكهرباء (11 يوما) والغاز (10 أيام) بما في ذلك تمديدات شبكات الكهرباء (99 يوم) والغاز (101 يوم). (وكالة الأنباء الجزائرية، 2017)

وبهاته الخطوة فقد عرفت الجزائر تقدما واضحا في ترتيب الدول التي شملها التقرير، بحيث احتلت المرتبة 106 بعدما جاءت في المرتبة 147 لسنة 2015. كما أشاد تقرير مجلس الطاقة العالمي بدور الجزائر في تعزيز الوصول إلى الكهرباء وبنسبة تقارب 100%. (Council، 2018) وتعد الجزائر من أولى البلدان التي تدعم مجال الطاقة بشكل يستقطب حاملي المشاريع لا سيما في إطار المناولة في تصنيع السيارات، والاستفادة من الميزة النسبية مقارنة بالدول الأخرى، وكان مستشار الانتقال الطاقوي قد صرح بأن دعم الجزائر للطاقة يقدر بـ 15 مليار دولار سنويا. (البلاد، 2018)

كما أن نتائج دراسة Hulten وآخرون (2006) (Hulten، Bennathan، و Srinivasan، 2006) تكشف عن تأثيرات خارجية كبيرة تمارسها مرافق البنية التحتية على إنتاجية التصنيع. فصلت الدراسة التأثيرات المباشرة للطرقات والكهرباء، على الصناعات التحويلية إلى جانب المدخلات الوسيطة الأخرى، وتوصلت إلى أن ترقية الطرقات وتوليد الطاقة الكهربائية تساهم تقريبا بـ 50% من نمو إنتاجية الصناعات التحويلية. وقد وجدت دراسة كل من Geoff وLawrence (2016) (Lawrence و Geoff، 2016) أن انقطاع التيار الكهربائي فرض تكلفة ضخمة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا الناشئة، نتيجة توقف النشاط، فساد المواد، والناتج المفقود والمعدات المتضررة وتكاليف توفير الكهرباء الخاصة. وبالتالي فإن التأثير العام هو الزيادة في عدم اليقين في العمل، وزيادة تكاليف التشغيل، وانخفاض التنافسية وانخفاض العائد على الاستثمار. (Nwankwo، 2000)

4.1.مؤشر تسجيل الممتلكات:

سجلت الجزائر مؤشرات جد متدنية بخصوص تسجيل ونقل الملكية، حيث تراجعت من المركز 157 سنة 2015 إلى المركز 165 سنة 2019، وعلى الرغم من عدم تغير المعايير المرجحة والمتعلقة بعدد الإجراءات (10) والمدة المستغرقة (55 يوما) وكذا تكلفة العملية نسبة إلى قيمة الممتلكات محل التسجيل (7,1%)، إلا أن إضافة معيار جديد يتعلق بجودة إدارة الأراضي (30/7,5) ساهم بشكل

سلبي في تراجع ترتيب الجزائر نظرا لتفاقم مشكل العقار وتراكم المنازعات وتعقد أرشيف الملكيات إضافة إلى انتشار الفساد والبيروقراطية وهي في مجملها تمثل حجرة عثرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا وأنها أدرجت في تقرير التنافسية الكونية لسنة 2017 كأكثر المشاكل المحبطة لمناخ الأعمال في الجزائر. (Klaus، 2017)

5.1.مؤشر الحصول على التمويل:

تواصل تراجع الجزائر في مجال الوصول إلى التمويل، حيث انتقلت خلال الفترة 2015-2019 من المركز 171 إلى المركز 178، بمجموع جد ضئيل حصد 10 نقاط فقط من أصل 100 نقطة. حيث سجل مؤشر قوة الإطار التشريعي قيمة 2 من أصل 12، كما سجل مؤشر عمق المعلومات الخاصة بالقروض القيمة المنعدمة (0) من أصل 8، ونفس القيمة سجلها مؤشر تغطية مكاتب الائتمان (٪ من البالغين)، كما وقد سجل مؤشر تغطية سجل الائتمان 3,2% من النسبة الكلية للبالغين.

وتوصلت نتائج الدراسة التي أجراها Carpenter & Petersen (2002) إلى أنه من الصعب للغاية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على مصادر خارجية للتمويل بشروط مقبولة، مما يضطرها لاستخدام مصادر داخلية في الغالب (التمويل الذاتي، والأرباح المحتجزة، والمؤونات طويلة الأجل).

وتجمع الدراسات الحديثة Baker (1990)، Uzzi (1999)، Mizruchi & Stearns (2001)، Day وآخرون (2006) بين نتائج جميع الأبحاث السابقة من خلال الاعتداد بأهمية هيكل رأس المال لزيادة النمو والتنمية والقدرة التنافسية للمؤسسات، سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية، مع خصائص أصحاب المشاريع في تسيير مالية المؤسسة، وكذلك مع البيئة التي تعمل فيها هذه الأخيرة، كما تدعو دراسة إلى ضرورة إدراك مزايا وعيوب المصادر الفردية للتمويل من أجل تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات. (Anamarija، Sunčica، و Ivan، 2016)

من جهة أخرى أكد كل من Kollmann و Kuckertz (2010) أن هناك تأثير قوي لجودة فريق الإدارة على الأداء الاستثماري لدى أصحاب رؤوس الأموال المغامرة. كما أشار Capasso وآخرون (2014) أن إنهاء الاستثمار بنجاح يقتضي من المؤسسة أن تكون متحمسة لقبول مستثمر خارجي في الأسهم، مما يدل على ما يسمى بالاستعداد لرأس المال. (Marija، 2017)

وفي تقرير حديث أصدرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يعالج المداخل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال والذي عملت من خلاله على توسيع نطاق الأدوات

المستخدمة لتفعيل هذه المداخل، حيث طرحت عدة آليات مختلفة شملت الإقراض القائم على الأصول، التخصيم، التأجير، التمويل الجماعي، وغيرها، والتي يمكن من خلالها حل مشكلة التمويل والقدرة على دفع الجوانب الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك قدرتها التنافسية. (OECD، 2015)

أن المؤسسات تعاني بشدة من ضعف مصادر التمويل اللازمة لتنشيط حركية المشاريع الاستثمارية نظرا لغياب شركات رأس المال المخاطر وارتفاع معدلات الفائدة، ويظهر ذلك جليا من خلال تصريح مسؤوليها بخصوص ارتفاع التمويل الذاتي وضعف القدرة على تحمل التكاليف، وكذا اعتبار هذا المدخل من أكبر معوقات نموها واستدامتها. إضافة إلى صعوبة الشروط الموضوعة للاستفادة من التمويل ومشاكل البيروقراطية وكذا ارتفاع المخاطر هذا النمط من المؤسسات وغياب ميكانيزمات تغطيتها يحد من مسألة الوصول إلى مصادر تمويل فعالة ومستدامة.

كما يمكن تفسير ذلك أيضا من خلال الإقبال المتزايد على هياكل دعم ومرافقة إنشاء المؤسسات ما يعني بعبارة أو أخرى فإن موارد انطلاق النشاط تعتبر من التحدي الأكثر تأثيرا بالدرجة الأولى على عينة الدراسة، وفي السياق فإن البيانات السابقة تتوافق مع المعطيات المدلى بها في تقارير البنك العالمي وكذا المرصد العالمي للمقاولاتية بشأن تزايد نسبة الوفيات، تقطع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما كان المنتدى الاقتصادي العالمي قد عبر عن هذا المدخل ضمن المؤشرات الأسوء أداءً في الجزائر خلال السنوات الماضية.

6.1.مؤشر حماية المستثمرين:

لقد سجلت الجزائر مستوى جد متدني بخصوص حماية المستثمرين حيث جاءت في المرتبة 168 وبمجموع نقاط 35 من أصل 100 نقطة، وجاء هذا الترتيب كنتيجة لتدهور مختلف المؤشرات الفرعية، أين سجل مدى مؤشر الإفصاح (10/4)، مدى مؤشر مسؤولية المدير (10/1)، سهولة مؤشر دعاوى المساهمين (10/5)، مدى مؤشر حقوق المساهمين (10/3)، مدى مؤشر الملكية والتحكم (10/4)، وأخيرا مدى مؤشر شفافية الشركات (10/4).

وتعكس هذه المؤشرات ضعف الدولة على توفير مناخ أعمال آمن ومستقر، يضمن الحفاظ على حقوق المستثمرين وحماية ممتلكاتهم وتوفير إطار حوكمي كفؤ تتجسد من خلاله مبادئ الشفافية، المسؤولية والإفصاح، وتوزيع مراكز اتخاذ القرار، وتقليل درجة المخاطر النظامية بالشكل الذي يسهل للمستثمر ممارسة نشاطه وتعزيز تنافسيته وتخفيض أعباء المجازفة برأسماله.

7.1.مؤشر دفع الضرائب:

تعد السياسة الجبائية المتبعة في الجزائر ومنذ فترة طويلة من الزمن ضعيفة جدا سواء من حيث التحصيل الضريبي أو حتى مدى مساهمتها في الموازنة العامة للدولة، وعلى الرغم من أنها بذلت جهودا معتبرة في إطار إجراء إصلاحات تتعلق بمراجعة التشريعات، تبسيط القوانين الضريبية، ورفع كفاءة الإدارة الضريبية، وتعزيز العدالة الضريبية، غير أن التحدي الأكثر طرحا يكمن في تقليص الفجوة بين التحصيل الفعلي والممكن للإيرادات الضريبية، وعلى هذا الأساس تظهر الحاجة لتوجيه جهود الإصلاح الضريبي نحو تعزيز مرونة النظم الضريبية، بما يدعم كفاءتها، ويرفع من قدرتها على تحصيل أكبر قدر ممكن منها.

إن الاضطرابات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ السداسي الثاني من سنة 2014، عجلت بضرورة التعويل على التحصيل الضريبي حيث شكل إدخال نظام التسجيل المعلوماتي لكل البيانات المتعلقة بالرسوم الضريبية نقطة تحول في الأداء الجبائي. كما أن الزيادة في نسب الضرائب المحورية كرفع الضريبة على أرباح الشركات في حدود 10%، والرسم على القيمة المضافة من 7% و17% إلى 9% و19% على التوالي ساهم في تحقيق عوائد مالية قاربت 30 مليار دولار، أي زيادة بنحو 10% مقارنة بسنة 2017 على الرغم من الإعفاءات الضريبية التي تضمنها قانون الاستثمار 16-09 المؤرخ في 2016/08/03. (حمزة، 2019).

من جهة أخرى فقد عبر العديد من المتعاملين الاقتصاديين عن مدى ارتفاع الضغط الضريبي، وهو ما يمكن اعتباره عاملا غير محفز لتشجيع إنشاء المؤسسات أو حتى لاستقطاب المستثمرين الأجانب، الأمر الذي دفع بالبعض للتوجه نحو استثمار رؤوس أموالهم بالدول المجاورة كتونس والمغرب. بالإضافة إلى أن ارتفاع حجم التدفق الضريبي للمؤسسات بما يتراوح ما بين 30% و45% من صافي أرباحها عجل بتفاقم ظاهرة التهرب الضريبي وضغط أكبر للتوجه نحو الأسواق الموازية.

ويأتي هذا التحليل توازيا مع نتائج تقرير مناخ ممارسة الأعمال لسنة 2019، حيث تحسن ترتيب الجزائر من المركز 176 إلى 156 عالميا، وبمجموع نقاط بلغ 53,91، وعلى الرغم من عدم تغير عدد الدفعات في السنة والمقدرة بـ 27 دفعة أي بمتوسط يقارب 2,25 دفعة دورية خلال الشهر، إلا أن المدة المستغرقة للتحصيل فقد شهدت تحسنا ملحوظا حيث تقلصت من 451 ساعة إلى 265 ساعة سنويا، في حين تراجع الضغط في حدود 66% من الأرباح السنوية، كما سجل مؤشر الإيداع 49,77 نقطة من أصل 100.

8.1.مؤشر التجارة عبر الحدود:

على الرغم من إشادة البنك العالمي بجهود الجزائر في ترقية التجارة عبر الحدود، غير أن هذه النظرة لا تعبر عن الإمكانات الحقيقية الممكن تجسيدها في الواقع، حيث جاءت تواصل تخلف الجزائر في ترتيبها العالمي من المركز 131 سنة 2015 إلى المركز 173 سنة 2019، وهو ما يعكس تعقد العوامل التي تكبح وبشدة تحسن هذا المؤشر وعلى رأسها الإفراج عن السلع وتخليصها، التعاون بين الوكالات الحدودية، الرسوم والأعباء المفروضة على التجارة، ضعف الرقابة الجمركية، وتدابير أخرى ترمى إلى تعزيز الحيدة، وعدم التمييز والشفافية وغيرها، وقد ساهمت هاته العوائق في تعميق الفجوة مع باقي الدول حيث ارتفعت مدة معالجة وثائق عمليات التصدير إلى 149 ساعة، وبمتوسط تكلفة يقدر بـ 374 دولار، أما مدة معالجة وثائق عمليات الاستيراد فقد بلغت 96 ساعة، وبمتوسط تكلفة يقدر بـ 400 دولار، من جهة أخرى كشف التقرير أن مدة عبور السلع المصدرة عبر الحدود بلغت 80 ساعة، وبتكلفة تقدر بـ 593 دولار للعملية، في حين أن مدة عبور السلع المستوردة عبر الحدود بلغت 210 ساعة، وبتكلفة تقدر بـ 409 دولار للعملية.

وخلال سنة 2019 فقد أقرت الحوكمة الجزائرية اتخاذ جملة من الإصلاحات شملت تطوير نظاما معلوماتيا بالتعاون مع الشريك الكوري الجنوبي وبمساندة كلا من مؤسسة دعم وتطوير الرقمنة والبريد السريع، ويترجم هذا النظام النموذج الجديد لنشاط الجمارك بضمان شفافية أكثر لنشاطها وكذا تسهيل نقل السلع، بالإضافة إلى تقليص آجال الجمركة التي من شأنها خفض التكاليف اللوجستية، ومن بين ما ستسمح به هذه الواجهة الإلكترونية المشتركة المسماة نظام الإعلان الجمركي، هو التبادل الفوري للبيانات والرسائل المتعلقة بمراقبة البيانات البريدية من قبل الدوائر الجمركية، بالإضافة إلى المساعدة الآلية لإرسال البيانات البريدية في مجال الانتقاء وتسيير المخاطر. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019)

كما أدرج تقرير المركز الإسلامي لتنمية التجارة لسنة 2018 الجزائر ضمن أحسن الدول التي انتهجت عدة مبادرات لتحسين التجارة عبر الحدود كإنشاء شبابيك موحدة وطنية، تحسين مؤشر الأداء اللوجستيكي بما يفوق 10 %، تحسين أداء الجمارك بما يفوق 20 %، وتحسين البنية التحتية الوطنية بما يفوق 15 %. (لمركز الإسلامي لتنمية التجارة، 2018).

9.1.مؤشر تنفيذ العقود:

يهدف هذا المؤشر لتقييم كفاءة النظام القضائي في حل النزاعات التجارية. ويقوم من منطلق أنه كلما كانت الشركة قادرة على تنفيذ العقود، كلما كان ذلك أكثر تشجيعا لها على تطوير العلاقات مع الموردين والعملاء. فهو يقيس فقط تنفيذ العقود عن طريق المحاكم دون التطرق للطرق البديلة لتسوية النزاعات كالتحكيم الودي والوساطة، بمعنى أنه يقيس درجة التنظيم وليس الممارسات الفعلية. واستنادا لدراسة أنجزت سنة 2005 غطت 38 بلدا، فإن ثلثي مديري المؤسسات أقروا أنهم حلوا النزاع المتعلق بعدم دفع ديونهم دون اللجوء للمحكمة. ففي الو.م.أ فقط 10% من النزاعات تذهب للمحكمة. كما أكد أصحاب الشركات أن المعطيات الواردة في تقارير أداء الأعمال حول هذا المؤشر هي بعيدة عن الممارسات الفعلية، فهي لا تظهر إلا عدد قليل من النزاعات التي تصل للقضاء، وهذا نتيجة لطول مدة حل النزاع والتكلفة الناجمة عن الخدمات القضائية. (والع، 2011)

وأقرت اللجنة المكلفة بتحسين مناخ الأعمال في الجزائر أن التحسينات المستهدفة في مجال تنفيذ العقود تحتاج إلى تغييرات قانونية هامة إضافة إلى ضرورة القيام بعمل تحسيسي تجاه المتعاملين حول التحكيم التجاري على مستوى الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة. للإشارة فقد تقدمت الجزائر إلى المرتبة 112 سنة 2019 بعدما كانت في المرتبة 120 سنة 2015، حيث قدرت مدة تنفيذ عقد تجاري بـ 630 يوما وبتكلفة بلغت 21,8% من قيمة المطالبة، كما حصد مؤشر جودة الإجراءات القضائية 5,5 نقطة من أصل 18 نقطة.

10.1.مؤشر تسوية الإعسار:

كلما كان من السهل غلق الشركة من خلال اتخاذ إجراءات الإفلاس، كلما كان هنالك حظوظ أكبر أن يتم تحصيل ديون الشركة وبالتالي المحافظة على حقوق الدائنين. ويقوم تقرير ممارسة أداء الأعمال بدراسة الوقت والتكلفة اللازمين لإجراء دعاوى شهر الإفلاس، كما يستند الترتيب إلى معدل استرداد الدائنين لمستحقاتهم والذي بدوره يتوقف على ما إذا كانت هذه الشركة ستخرج من تلك الدعوى كمؤسسة عاملة، أو سيتم بيع أصولها مجزأة. (والع، 2011).

وبحسب التقرير فإن المدة المستغرقة في تصفية شركة في الجزائر قدرت بـ 1,3 سنة، فيما بلغت تكلفة التصفية كنسبة من الأموال بعد التصفية 7%، كما أن معدل استرداد الديون بالنسبة للدائنين فقد بلغ 50,8 سنت من الدولار الواحد، ونفس السياق أشار التقرير إلى أن قوة مؤشر حل الإعسار حصد

7 من أصل 16 نقطة، وعلى هذا النحو سجلت الجزائر أحسن ترتيب لها في المؤشرات العشر التي يتضمنها التقرير، حيث تقدمت إلى المركز 76 سنة 2019 بعدما جاءت في المركز 97 سنة 2015.

2. قراءة نقدية في الاتجاه العام للمناولة في مجال تصنيع السيارات في الجزائر:

لقد ارتكزت الجزائر في توجهها نحو توطين صناعة السيارات على أساليب التصنيع التدريجي CKD-SKD-CBU، الأمر الذي تعرض لحملة واسعة من الانتقادات مفادها أن وحدات التصنيع المؤسسة لا تمثل سوى وحدات تجميع وتركيب أجزاء يتم استيرادها جاهزة من الخارج، وهو ما لم يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المناولة في هذا المجال وبالتالي حصر قدرات هذا النمط لأن يكون أحد أهم البدائل التنموية ومدخل للتنويع الاقتصادي في الجزائر، على ضوء تعميق هذه الواردات للعجز في الميزان التجاري من جهة، وتنامي تدهور مناخ ممارسة الأعمال لا سيما ما تعلق بترتيبات بدء النشاط، الحصول على التمويل، الضغط الضريبي وغيرها من العوامل التي تكبح نمو واستدامة هاته المؤسسات من جهة أخرى.

ويشهد سوق السيارات مؤخرا انحرافا في الاتجاه العام للعرض والطلب نتيجة العوائق التي تتعرض لها مصانع التركيب، خصوصا بعد قرار التحقيق والمراجعة في صفقات الاستثمار، والذي نجم عنه احتمال توقيف مصنع صوفاك بالمنطقة الصناعية سيدي خطاب بولاية غليزان ومتابعة مالك مصنع هيونداي القائم بولاية تيارت، كما تزامنت هذه الظروف مع قرار الحكومة بتسقيف حجم استيراد الأجزاء المخصصة لتركيب السيارات، وأشار الخبير الاقتصادي حميدوش إلى أن نشاط مصانع تركيب السيارات في مجملها، مهدد بالزوال بسبب غياب إستراتيجية صناعية تضمن بقاءها، وبسبب إنشائها في ظل غياب أي دراسة حول السوق ولا نسيج صناعي يضمن تطورها. للإشارة فإن هذه المصانع أصبحت تمثل عبئا كبيرا على الخزينة العمومية بسبب ارتفاع فاتورة استيراد أجزاء السيارات التي تركبها، في الوقت الذي باتت أسعارها تعادل أربع مرات سعرها الحقيقي. وفي هذا الصدد فإن الحكومة الجزائرية لم تعد تملك سوى خيارا واحدا يتمثل في وضع آليات لتقييم حصيلة نشاط هذه المصانع واتخاذ قرارات تشمل منح حصصها من الإنتاج لمتعاملين آخرين في حال عدم تمكنها من مواصلة النشاط.

كما أن المصادقة على مشروع استيراد السيارات القديمة المعروفة بأقل من 3 سنوات في قانون المالية لسنة 2020 سيساهم في كسر الاحتكار الذي فرضته مصانع التركيب، غير أنه وبقدر ما سيمكن هذا التوجه الدولة من إدخار العملة الصعبة التي توجه لاستيراد أجزاء التركيب، فهو يطرح محدودية محسوسة في مستقبل توطين صناعة السيارات في الجزائر.

الخاتمة:

إن معالم البيئة العالمية الحالية غيرت معايير النظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعوامل التي كانت ترتكز عليها في خلق القيمة وتحديد أشكال التفاعل وتنفيذ استراتيجيات الأعمال وغيرها، وعلى هذا الأساس أصبحت المؤسسة الجزائرية ملزمة بضبط آليات أكثر مرونة وتقدما للتكيف مع متطلبات التنافسية الحديثة والقدرة على مجاراة المتغيرات من حيث التسارع ومستوى التعقيد ونطاق الانتشار. فتموقع المؤسسة الجزائرية وتحديد سلوكياتها لم يعد يقتصر فقط على فهم التغير في البيئة المحلية والعالمية وشكل الصناعات وطرق الانتاج، بل امتد إلى تنامي ضرورة تكييف مناخ ممارسة الأعمال، والمشاركة والاعتماد المتبادل وتعزيز المنظور المعرفي للمؤسسة بهدف ضمان نجاح تفعيل استراتيجيات المناولة وإحداث التكامل في النسيج الوطني الجزائري.

وقد توصلت الدراسة إلى أن توجهات الاستراتيجية الصناعية باتت تعرف تضاربا ملحوظا نتيجة الارتجالية في اتخاذ القرارات وزيادة تأثير الاضرابات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على أن التوجه الخاص بالمناولة في مجال تصنيع السيارات أصبح يسلك مسلكا سلبيا وبدرجة قوية نتيجة للتدهور المستمر لمناخ ممارسة الأعمال كما أنه أصبح يطرح رهانات محدودة في ظل الأوضاع التي تعيش على وقعها الجزائر مؤخرا.

وفي هذا الصدد تقترح الدراسة الحالية جملة من الإرشادات التي تساعد في تصميم رؤية واضحة حول مسألة احتضان صناعة السيارات في الجزائر وترقية مناخ ممارسة الأعمال بالشكل الذي يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنشاط بأقصى أداء وفي أحسن الظروف، ويمكن إيجاز هذه المقترحات فيما يلي:

- تصميم استراتيجية وطنية للعمل على تشخيص ومتابعة الآليات التي من شأنها أن تحسن المؤشرات الفرعية لمناخ ممارسة الأعمال، وترقية واجهة الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتفعيل العلاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية، بالشكل الذي يدعم الصناعة المحلية ويعزز أسس التنمية؛
- تصويب الاستراتيجية الصناعية بشكل عام والتوجه نحو توطين صناعة السيارات بشكل خاص، بناء على مخرجات دراسة دقيقة للمقومات الوطنية واستشراف التصور المستقبلي لتأثير المتغيرات البيئية على موقع هذه الصناعة وشكل التفاعل مع مركبات مناخ الأعمال؛
- ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية والرفع من تنافسيتها وتحفيزها للاهتمام بمجال البحث والتطوير وتحسين كفاءات الموارد البشرية والاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة والالتزام بمعايير الجودة العالمية وتشجيع المؤسسات المبتكرة؛

المراجع:

1. C.R. Hulten ،E. Bennathan و، S. Srinivasan .(2006) .Infrastructure, externalities, and economic development: A study of the Indian manufacturing industry .*The World Bank Economic Review*.(2) *20* ،
2. Delić Anamarija ،Oberman Peterka Sunčica و، Kurtović Ivan .(2016) .Is there a relationship between financial literacy, capital structure and competitiveness of SMEs ?*Ekonomski Vjesnik, Econviews*.42–41 الصفحات ،
3. Ministère de l'Industrie et des Mines, D. G. (2018). *Bulletin d'Information Statistique des PME n°33.*
4. O. Lawrence ،Obokoh و، Goldman Geoff .(2016) .Infrastructure deficiency and the performance of small- and medium-sized enterprises in Nigeria's Liberalised Economy .*Acta Commercii*.(1) *16* ،
5. OECD .(2015) .New Approaches To Sme And Entrepreneurship Financing: Broadening The Range Of Instruments .*Meeting in Istanbul .*
6. S. Nwankwo .(2000) .Assessing the marketing environment in sub-Saharan Africa: Opportunities and threats analysis .*Marketing Intelligence & Planning* ، .(3) *18*
7. Schwab Klaus .(2017) .World Competitiveness Report .*World Economic Forum*.(صفحة 44) ،
8. Šimić Šarić Marija .(2017) .SMEs Perspective On Venture Capital Investment Criteria - A Study Of Croatian SMEs .*Management*.121 صفحة ،*22*
9. van Noort E.A و.، Reijmer I.J.T .(1999) .*Strategic Study: Location choice of SMEs - The most important determinants* .Netherlands: EIM / Small Business Research and Consultancy.
10. World Energy Council .(2018) .*The Energy Trilemma Index .*

11. الزين عزري. (بلا تاريخ). إجراءات إصدار قرارات البناء والهدم في التشريع الجزائري. *مجلة الفكر* (3)، صفحة 14.

12. المركز الإسلامي لتنمية التجارة. (2018). *التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الدورة 34*. أنقرة، الجمهورية التركية.

13. جريدة البلاد. (25 09, 2018). *الجزائر تدعم قطاع الطاقة سنويا بـ 15 مليار دولار*. تاريخ الاسترداد 02 11, 2019، من elbilad.net/flash: elbilad.net/flash/

14. سهيلة والع. (2011). *الجوانب القانونية لمفهوم مناخ الأعمال في الجزائر*. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر1.

15. سومر زولا. (09 12, 2012). *الشروع في وضع شبكات مدمجة في عدة فروع صناعية*. تاريخ الاسترداد 05 02, 2018، من el-massa.com/dz: el-massa.com/dz

16. سومر زولا. (08 08, 2017). *لمناولة لا زالت ضعيفة وتحتاج إلى مرافقة من السلطات*. تاريخ الاسترداد 03 02, 2018، من el-massa.com/dz: el-massa.com/dz

17. كحال حمزة. (14 08, 2019). *ضغط ضريبي في الجزائر وتهرّب يرهق الخزينة*. تاريخ الاسترداد 04 11, 2019، من https://www.alaraby.co.uk/economy: https://www.alaraby.co.uk/economy

18. وكالة الأنباء الجزائرية. (02 01, 2019). *تسهيل المبادلات التجارية: الجمارك الجزائرية تتدعم بنظام معلوماتي جديد*. تاريخ الاسترداد 04 11, 2019، من www.aps.dz/ar/economie: www.aps.dz/ar/economie

19. وكالة الأنباء الجزائرية. (23 09, 2017). *سونلغاز تطلق خدمة طلب التوصيل عبر الانترنيت لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة*. تاريخ الاسترداد 02 11, 2019، من www.aps.dz/ar/economie/: www.aps.dz/ar/economie/